المراتب الحجمية والخدمية للمراكز البشرية في محافظة جرش/الأردن

الدكتور فيصل مناور المعيوف
وزارة البيئة/ المملكة الأردنية الهاشمية

drfaisal_mayouf@yahoo.com

تاريخ استلام البحث : ٢٠١٩/٩/١١

تاريخ قبول النشر : ٢٠١٩/١٢/١٥

الخلاصة :

هدف هذا البحث إلى دراسة دور الحجم السكاني للتجمعات السكانية في الامتداد الوظيفي في محافظة جرش، ودراسة التراتب الهرمي للتجمعات السكانية في محافظة جرش من خلال استخدام قاعدة الرتبة والحجم ودليل الهيمنة. وأظهرت نتائج الدراسة عن وجود ٥٣ تجمع سكاني متفاوت الحجم السكاني، وقد تم تقسيم هذه التجمعات إلى خمس مستويات حسب حجمها السكاني، وقد احتلت مدينة جرش المستوى الأول بينما ضمت المستويات الدنيا أكبر عدد من التجمعات السكانية، لأنه يغلب عليها الطابع الريفي. كما أظهرت نتائج الدراسة بأن مدينة جرش ليست مدينة مهيمنة، إذ بلغ مؤشر الهيمنة ما يقارب ٠.٧٩ ، بينما تعاني المدن الرئيسية من عدم انطباق القاعدة، وهذا يعود إلى وجود نقاط ضعف في التسلسل الهرمي لترتيب حجم التجمعات من الرتب الأخرى. وتوصلت الدراسة إلى بعض التوصيات التي نأمل أن يستفاد منها في تطوير النظام المجالي في محافظة جرش.

الكلمات المفتاحية: المجال، محافظة جرش، الترتيب الهرمي، قاعدة الرتبة والحجم، دليل الهيمنة.

The volumetric and service ranks for human centers in Jerash governorate / Jordan

Doctor. Faisal Mnawer Al-Mayouf

Ministry of Environment/ The Hashemite Kingdom of Jordan

drfaisal_mayouf@yahoo.com

Date the research was received: 9/11/2019
Publication date accepted: 12/15/2019

Abstract

The aim of this research is to study the role of population size for the population clusters in the functional extension in the Governorate of Jerash, and to study the hierarchy of the population clusters in the Governorate of Jerash through the use of rank, size and hegemony index. The results of study show that there are 53 population clusters of varying size of population. Moreover, these clusters were divided into five levels according to their population size. Jerash has taken a place as the first level while the lower levels included the largest number of localities, because it is predominantly rural. The study also show that Jerash is not a dominant city and the hegemony index is around 0.79, while the major cities suffer from the non-applicability of the rule. This is due to weaknesses in the hierarchy of the order of size of clusters of other ranks. The study came up with some recommendations that we hope to benefit from in developing the field system in the Governorate of Jerash.

Keywords: Space, the Governorate of Jerash, the hierarchy, Rank and Size rule, hegemony index.

المقدمة :

اقترن ظهور المدن بالمناطق الريفية التي ساهمت في نشأتها لتقوم بوظائف معينة لا يمكن تنفيذها إلا في أماكن مركزية، وقد سمي هذا الواقع بتقسيم العمل، (المدينة تمارس وظائف غير زراعية وتهيمن على المناطق الريفية الأنشطة غير زراعية) . هذا التقسيم أوجد علاقات تبعية متبادلة بين المدن والمناطق الريفية والتي لا يمكن لأحد المجالين الاستغناء عنها.

وتقوم المدن بتنظيم وإدارة الريف من خلال مؤسساتها السياسية والإدارية، كما أنها توفر له مختلف الخدمات وتزوده بالعديد من المواد الاستهلاكية التي تصنعها أو تستوردها من المدن الأخرى ومن الخارج. بالمقابل يوفر الريف للمدن المواد الخام والمواد الغذائية، ويفرغ فائضه السكاني فيها (الهجرة الريفية).

وتمارس المدن نفوذها على الريف ضمن إطار مجالي يسمى إقليم المدينة أو مجال تأثيرها، بحيث يتسع هذا المجال أو يضيق حسب حجم المدينة وقوة اقتصادها. ونظراً لاختلاف المدن في هاتين الخاصيتين، فإن منطقة نفوذ المدينة الصغيرة تتحد ضمن منطقة نفوذ المدينة الأكبر منها، وبهذا تشكل المدن ومناطق نفوذها فسيفساء من المجالات المتداخلة.

وتعد العلاقات بين المدن والأرياف قديمة قدم الظاهرة الحضَرية نفسها، ولكنها نمت وأصبحت أكثر قوة وتعقيدا بالموازاة مع التقدم التكنولوجي وتطور وسائل المواصلات وكثافة حركة السكان والبضائع والمعلومات والنماذج الثقافية. وإلى حدود الثورة الصناعية، بقيت هذه العلاقات ضعيفة نسبيا، بسبب انتشار نظام الاكتفاء الذاتي، مما جعل الأرياف ينتج معظم ما يحتاج إليه ولا يحتاج إلى المدن إلا لمنظومة محددة من السلع. ومع تزايد عدد السكان وفك عزلة الأرياف وهيمنة الاقتصاد النقدي، تعقدت وتشابكت العلاقات بين المدن والأرياف بشكل أدى إلى انفجار نظام التضامن الكلي بين المدن ومناطق نفوذها، مما جعل المجال الريفي يخضع لتأثير مدن متعددة ومراكز قرارات غالبا ما توجد خارج المجال الإقليمي وفي كثير من الحالات تتجاوز حدود الدولة[1].

منطقة الدراسة :

تقع محافظة جرش ضمن إقليم شمال الأردن الذي يضم (المفرق، اربد، عجلون، جرش) في الجزء الغربي منه، وتمتد ما بين درجتي عرض "٠٤ '٠٤ °32 و "٢٤ '24 °32 شمالاً، وعلى خط طول "٤٦ '٤٠ °35 و "٥٠ '٥٥ °36 شرقاً، فهي تمتد على أقل من نصف درجة طول وهي درجة عرض ("20 '20)[٢] (خريطة ١)، تبلغ مساحتها ما يقارب ٤١٠ كم٢، أي ما نسبته 0.5 % من مجموع مساحة الأردن، وبذلك تعد أصغر محافظات الأردن مساحة، وتبلغ الكثافة السكانية فيها حوالي 594.4 نسمة / كم٢ [٣].

وتضم محافظة جرش ثلاثة مراكز إدارية: لواء قصبة جرش ويضم ٣٩ تجمعاً سكانياً، وقضاء برما ويضم ٨ تجمعات سكانية، وقضاء المصطبة ويضم ٦ تجمعات سكانية.

مشكلة الدراسة :

شهد الأردن منذ النصف الثاني من القرن الماضي نمواً سكانيا كبيرا، رافقه زيادة في الطلب على مختلف الخدمات. وقد حاولت الحكومة الأردنية خلال أكثر من نصف قرن من الزمان في إقامة العديد من المشاريع التنموية لمختلف مناطق الدولة، إلا أن الظروف الإقليمية التي عصفت بالمنطقة كان لها دور كبير في عدم تحقيق التوزيع العادل للمشاريع والخدمات وعلى تحقيق

التوازن بين السكان والموارد، وترتب على ذلك تباين واضح في المشاريع والخدمات مقارنة بتوزع السكان على المحافظات وبروز الفجوة التنموية بينهما.

وتعد محافظة جرش من المحافظات الأردنية التي تعاني من توزيع سكانٍ غير متوازن بين تجمعاتها السكانية، نتيجة تركز الأنشطة والخدمات والبنية التحتية في البعض منها وخلو البعض الآخر من تلك الخدمات، فهذا التوزيع غير المنظم يأتي كردة فعل على بعض المشكلات التي تواجهها. وبهذا، برزت الكثير من النتائج السلبية المترتبة عن غياب التنمية، والحاجة إلى تحسين الوضع التنموي القائم في المحافظة. وبالتالي أصبح من اللازم إعادة النظر في التوزيع المجالي لجهود التنمية بشكل يضمن التوزيع العادل للأنشطة والخدمات بين مختلف التجمعات السكانية.

خريطة (1) موقع منطقة دراسة

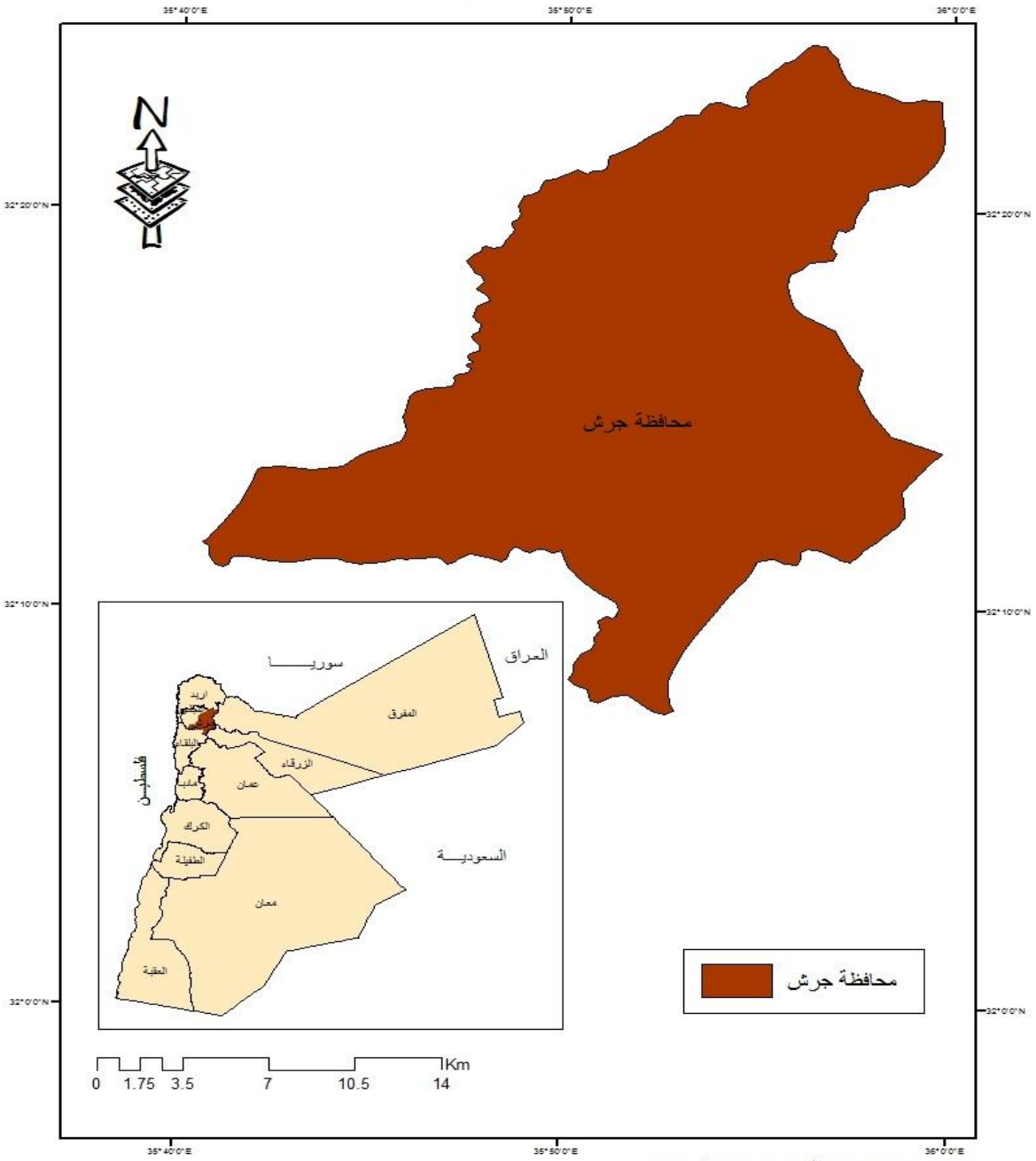

المصدر: المركز الجغرافي الملكي بتصرف الباحث

الدراسات السابقة :

تناول (القحطاني، ١٩٩٨) دراسة بوضوع (محافظة ظهران الجنوب بمنطقة عسير: دراسة في العمران الريفي)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص العامة للقرى في تلك المحافظة والتي يوجد فيها حوالي ٣٠ % من إجمالي قرى المملكة العربية السعودية. واهتمت الدراسة بتحليل أنماط التوزيع المكاني للقرى والخدمات العامة، والعوامل الجغرافية المؤثرة في أنماط

التوزيع، ودراسة أحجام القرى وأشكال ترتيبها الداخلي. وأظهرت نتائج الدراسة أن قرى المحافظة تسلك في توزيعها المكاني النمط العشوائي من حيث المسافة والتوزيع، كما أشارت النتائج إلى وجود أنماط مختلفة لتوزيع الخدمات العامة في تلك القرى(٤).

وقام (الطرزي، ٢٠٠٧) بدراسة بعنوان(أنماط التوزيعات المكانية لمراكز الاستيطان البشري في محافظة اربد : دراسة مقارنة وتحليلية لصلة الجوار) هدفت إلى تحديد أنماط التوزيع المكاني وتباين أحجام مراكز الاستيطان البشري في تلك المحافظة في ضوء اختلاف أثر العوامل الطبيعية لتلك المراكز وكذلك العوامل البشرية. وتوصلت الدراسة إلى وجود عدة أنماط توزيعية، أهمها: النمط المتباعد غير المنتظم في إقليم وادي الأردن الشمالي، والوية بني كنانة والوسطية، ولوائي قصبة اربد والمزار الشمالي، والنمط المتباعد المنتظم الرباعي في لواء الرمثا، بينما برز النمط العشوائي في لوائي الطيبة وبني عبيد على التوالي(٥).

دراسة (Georgia, K & Nicholas, B & Jeremiah, J & Adam, K.2007) (Suburbanization and the rank–size rule)، هدفت الدراسة إلى اختبار قانون Zipf (قاعدة الرتبة والحجم) على المدن في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترات زمنية مختلفة. وبينت نتائج الدراسة أن قاعدة الرتبة والحجم تنطبق على الأماكن الحضرية في أعوام ١٩٠٠ و ١٩٩٠ و ٢٠٠٠، كما بينت أن تطور المدينة الحديثة التي رافقها تغيرات في البنية التحتية وتكلفة التنقل كان لها دور في انتشار المناطق الحضرية(٦).

وأجرى(González-Va.2010) دراسة بموضوع (The Evolution Of U.S City Size Distribution from Along–Term Perspective 1900–2000) تناولت هذه الدراسة تطور توزيع حجم المدينة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن العشرين، فقد اختبرت صحة عمليتين تجريبتين هما: قانون Zipf (قاعدة الرتبة والحجم) وقانون النمو المتكافىء. وكان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو استخدام قاعدة بيانات جديدة تضم معلومات حول جميع المدن. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم انطباق قانون النمو المتكافىء وعدم انطباق قانون Zipf إلا إذا كانت العينة مقيدة وليس لعينة أكبر(٧).

وتناول (مرزا، ٢٠١٢) دراسة بعنوان(اتجاهات النظام الحضري في العراق ١٩٥٧–٢٠١٠)، هدفت إلى الكشف عن شكل النظام الحضري ونمط حجوم المراكز الحضرية وتوزيعها المكاني في العراق، وأظهرت الدراسة أن النظام السائد هو نظام المدينة العاصمة المهيمن(بغداد العاصمة) لتمتعها بتنمية مكانية مميزة مقارنة ببقية المراكز الحضرية الأخرى، وان حجوم المراكز الحضرية وتوزيعها وتباعد المسافات بينهما لا تنتظم وفق قاعدة معينة. وتوصلت الدراسة إلى اقتراح إستراتيجية لتطوير النظام في إطار التنمية المتوازنة من خلال تطوير بؤر تنموية، تكون مصدراً لتطوير وتكامل الاقتصاديات الحضرية والريفية ضمن أقاليمها(٨).

وقام (العياصرة، ٢٠١٤) بدراسة (الملامح الجغرافية للنظام الحضري في الأردن)، وهدفت إلى التعرف قياس التوازن الحضري والكشف عن طبيعة انتشار التجمعات الحضرية في الأردن. وأظهرت نتائج الدراسة أن مدينة عمان الكبرى تهيمن على باقي المراكز الحضرية، مما خلق غياب هرمية المراكز الحضرية، كما أشارت قرينة الجوار لعامي ١٩٩٤و٢٠٠٤ على التوالي، أن المراكز الحضرية سلكت في توزيعها النمط المكاني المتمركز(٩).

وجاءت دراسة (السعدي والجحيشي، ٢٠١٨) (تقييم كفاءة الخدمات الصحية في محافظة صلاح الدين باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS)، بهدف إبراز أهمية التخطيط الإقليمي السليم للخدمات الصحية، وايجاد بدائل للتوصل إلى التوزيع العادل لمواقع الخدمات الصحية الذي يساهم في حصول جميع السكان على الخدمة الصحية بمستوى مقبول ومتساوي. وتوصلت الدراسة إلى وجود تباين في توزيع المراكز الصحية على أقضية المحافظة وفق عدد سكان هذه الأقضية، مما أثر على كفاءة خدماتها، كما

أظهرت أن جميع الخدمات الصحية التي تقدمها المراكز الصحية في المحافظة هي دون المستوى المطلوب وأقل بكثير من المعايير الدولية[١٠].

في حين أجرى (محمد وعبد حسون، ٢٠١٨) دراسة بعنوان (التحليل المكاني لمراكز الدفاع المدني في مدينة الديوانية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS) ،وهدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع التوزيع الجغرافي لمراكز الدفاع المدني في مدينة الديوانية، وتأشير مكامن النقص والخلل في تقديم خدمات هذه المؤسسات إلى سكانها، وصولاً إلى رسم سيناريوهات التوقيع المستقبلي الأمثل لإنشاء مراكز الدفاع المدني. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تباين في توزيع أقاليم خدمات الدفاع المدني على مستوى أحياء المدينة، وكشفت أن ما نسبة (١٢%) من إجمالي كثافة السكان تقع خارج أحواض الخدمة المثالية، ما يعني أنها تقع ضمن مناطق الحرمان في حصولها على هذه الخدمة[١١].

وتتميز هذه الدراسة كونها تعد الأولى التي تتطرق إلى دراسة الملامح الجغرافية للمجال في محافظة جرش بهذا الشكل والأسلوب.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- إبراز خصائص التجمعات السكانية من حيث الحجم والرتبة الوظيفية.
- الكشف عن البنية الهرمية للتجمعات السكانية وطبقاتها.
- تحديد تبعية التجمعات السكانية في علاقاتها الوظيفية الخدمية.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

- دراسة دور الحجم السكاني للتجمعات السكانية في الامتداد الوظيفي.
- دراسة التراتب الهرمي للتجمعات السكانية في محافظة جرش من خلال استخدام قاعدة الرتبة والحجم.
- تحديد الأقاليم الوظيفية لمراكز الخدمات من خلال تحديد العلاقات الوظيفية التي تربط المراكز مع بعضها البعض.
- الاستفادة من نتائج الدراسة في تطوير وتنظيم المجال في محافظة جرش.

منهجية البحث :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات الذي ساعد في تحديد الإطار العام للمجال في محافظة جرش، وذلك بالاعتماد على نتائج تعداد عام ٢٠١٥، ونتائج تعداد المنشآت الاقتصادية عام ٢٠١١، بالإضافة إلى الاعتماد على المسح الميداني لبعض المرافق العامة والخاصة للتجمعات السكانية الموجودة في محافظة جرش.

تراتبية التجمعات السكانية :

نمت التجمعات السكانية وتوسعت في محافظة جرش، بسبب النمو الطبيعي للسكان، والهجرات التي شهدتها هذه المحافظة نحوها، إذ اتجهت معظم هذه الهجرات إلى التجمعات التي تتوفر فيها مختلف الأنشطة الاقتصادية والخدمات، كمدينة جرش. ولقد أثرت هذه الحركات السكانية على أحجام هذه التجمعات، إذ ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالظروف والإمكانات في البيئة المحلية[١٢]، بحيث أنها تعد انعكاسا لظروف بيئتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية .

وقد أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في محافظة جرش عن وجود ٥٣ تجمع سكاني متفاوت الحجم السكاني، وقد تم تقسيم هذه التجمعات إلى خمس مستويات حسب حجمها السكاني، من أجل معرفة تراتبيتها،(ملحق ١)، وهي كالآتي:

أ- المستوى الأول، أشتمل على التجمعات التي تضم أكثر من ٤٠ ألف نسمة، وتمثل فقط في مدينة جرش.

ب- المستوى الثاني، ضم المناطق التي يتراوح فيها عدد السكان ما بين ٢٠-٤٠ ألف نسمة، وأشتمل فقط على مخيم غزة.

ج- المستوى الثالث، احتوى على أربعة تجمعات سكانية، تراوح حجمها السكاني ما بين ١٠-٢٠ ألف نسمة، وهذه التجمعات هي: سوف، مخيم سوف، ساكب، منشية هاشم.

د- المستوى الرابع، تضمن ٢٧ تجمع سكاني، تراوح عدد سكانه ما بين ١٠٠٠-١٠٠٠٠ نسمة، (من الرقم ٧-٣٣، ملحق ١).

هـ- المستوى الخامس، أشتمل على التجمعات التي يقل فيها عدد السكان عن ١٠٠٠ نسمة، وهذا ضم ٢٠ تجمع سكاني، (من الرقم ٣٤-٥٣، ملحق ١). والأمر هنا يتعلق في الواقع بمراكز يغلب على معظمها الطابع القروي .

وتحتل هذه التجمعات موقعاً معيناً عند مستوى محدد في الهرمية،(جدول١)، والتي يمكن تمثيلها على شكل هرم(شكل١)، الذي يتصف بقاعدة عريضة وقمة ضيقة، حيث تحتل القمة عدداً أقل من المدن ذات الحجم السكاني الكبير، بالمقابل تحتل القاعدة عدد أكبر من المدن صغيرة الحجم ، وبالتالي فإن عدد التجمعات في كل مستوى من المستويات الهرمية يقل كلما اتجهنا إلى أعلى الهرم الحضري، بالمقابل فإن تركيبها الوظيفي يصبح أكثر تنوعاً ، فالمدن الأكبر تقدم خدمات وأنشطة أكثر تخصصاً وتقوم بأدوار متخصصة[١٣].

جدول (١)

تراتبية التجمعات السكانية في محافظة جرش

المستوى	التجمع السكاني	العدد
الأول	مدينة جرش	١
الثاني	مخيم غزة	١
الثالث	سوف، مخيم سوف، ساكب، منشية هاشم	٤
الرابع	التجمعات من الرقم ٧-٣٣، جدول ملحق ١	٢٧
الخامس	التجمعات من الرقم ٣٤-٥٣، جدول ملحق ١	٢٠
المجموع		٥٣

المصدر: ملحق١

شكل (١)

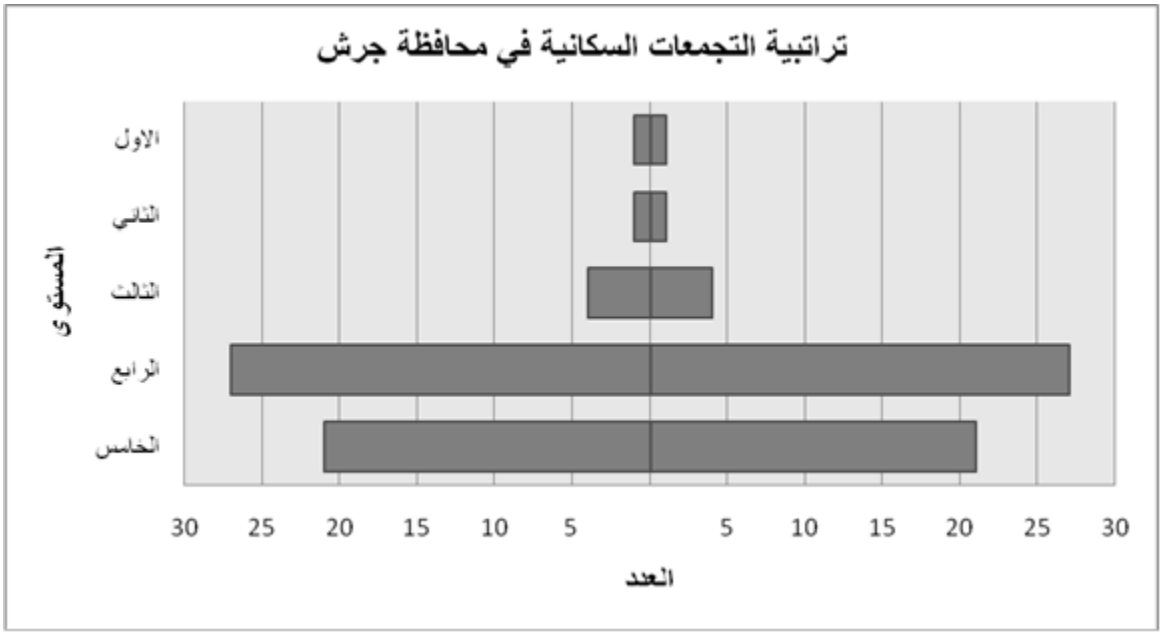

المصدر: جدول ١

ويمكن القول، أن الحجم السكاني في التجمعات السكانية في المحافظة، يتأثر بالأنشطة الاقتصادية والخدمات داخل هذه التجمعات، فهذه الأنشطة تتأثر بدرجة كبيرة بنمط توزع وتركز السكان داخل هذه التجمعات، أي أن حجم السكان في التجمع السكاني يرتبط بحجم الوظائف التي تقدم فيها.

هرمية مراكز الخدمات :

تعتبر الخدمات الوظيفية في محافظة جرش من العناصر المهمة في نمو أحجام التجمعات السكانية فيها، ولتوضيح أهمية هذه التجمعات والخدمات المتوفرة فيها تم استخدام طريقةScalogram ، وتقوم على أساس ترتيب التجمعات ترتيبا تنازليا حسب عدد السكان ونوع الخدمات الموجودة في كل تجمع، ومن ثم ترتيب الخدمات بشكل تنازلي من حيث نوع الخدمة الموجودة في كل تجمع[١٤]. وباستخدام الطريقة السابقة، تم التمكن من الحصول على ترتيب للتجمعات السكانية، فقد أظهر هذا الترتيب وجود ست طبقات خدمية، تتفاوت في مستوى خدماتها من حيث الكم والنوع، وقد تم تحديد هذه الطبقات على أساس الخدمات الموجودة في المحافظة[*]، ومن خلالها تم تحديد النظام الهرمي للتجمعات السكانية في المحافظة، بحيث رتبت هذه التجمعات السكانية ضمن هذه الطبقات حسب أهميتها الوظيفية، (جدول ٢)، وهي كما يلي :

جدول (٢)

ترتيب التجمعات السكانية في محافظة جرش حسب عدد السكان وعدد المرافق العامة والخاصة

التجمع	عدد السكان	عدد أنواع المرافق العامة والخاصة	الترتيب
جرش	٥٢١٦٤	18	1
سوف	١٥١٨٨	8	2
برما	٦٢٢٧	8	3
مخيم غزة	٣٨٢١٧	6	4
ساكب	١١٩١٠	6	5
المصطبة	٥٠٢٢	6	6
ريمون	٧٩٩٧	5	7
كفرخل	٦٨٥٨	5	8
بليلا	٦٢٩٠	4	9
مخيم سوف	١٢٤٢٢	3	10
قفقفا	٥٨٧١	3	11
الرشايدة	٢٤٨٨	3	12
الكتة	٨١٤١	٢	13
مرصع	٤٦٩٤	٢	14
الحدادة	٣٠٤٥	٢	15
الكفير	٢٥٣٢	٢	16
المشيرفة الغربية	١٩٨٤	٢	17
الجزازة	١٤١١	٢	18
المنصورة (الخشيبة)	١٢٦٥	٢	19

منشيةهاشم	١٠٧٣١	1	20
الجبارات	٥٥٢٤	1	21
جبة	٤٧٦٩	1	22
نحلة	٤٠٥٠	1	23
ديراللليات	٢٩٥٤	1	24
مقبلة	١٩٦٨	1	25
النبي هود	١٨٣١	1	26
تلعة الرز	١٦٤٧	1	27
عليمون	١٠٦٥	1	28
زقريط	١٠٢٨	1	29
الرحمانية	٧٠٦	1	30
الرياشي	٦٤٨	1	31
عصفور	١٤١٥	0	32
همتا	١٤٠٣	0	33
جملا	١٣٧٩	0	34
الحسينيات	١١٤٧	0	35
أم الزيتون	٨٣٠	0	36
الفيحاء (المشيرفة الوسطى)	٧٦٢	0	37
أم قنطرة	٧١٠	0	38
الجنيدية (المشيرفة الشرقية)	٦٩٤	0	39

عمامة	٦٢٠	0	40
الفوارة	٥٧٩	0	41
الراية	٥٤٢	0	42
المجدل	٤٤٦	0	43
جبا	٤٣٨	0	44
الشيخ مفرج	٤٠٨	0	45
قريع	٣٣٥	0	46
نجدة	٢٩٧	0	47
عنيبة	٢٨٧	0	48
دبين	٢٢١	0	49
العبارة	٢٠٧	0	50
الحازية	١٢٣	0	51
أم رامح	١٠٦	0	52
الهونة	١٠٤	0	53

المصدر: ملحق ٣ و ٤.

١- الطبقة الأولى، تضم المناطق ذات التجهيز الضعيف جداً، وتشمل ٢٢ تجمعاً سكانياً،(من الرقم ٣٢-٥٣)، ويقل الحجم السكاني فيها عن ١٤١٥ نسمة، وتتكون من قرى تابعة للتجمعات الرسمية التي تتواجد بالقرب منها، ويقل توفر الخدمات فيها بشكل عام، إذ تقتصر على الخدمات التعليمية الأولية، كالمدارس الأساسية، بينما يقل وجود المدارس الثانوية فيها بشكل واضح كما هو مبين في (ملحق ٣)، إذ يضطر سكانها للانتقال إلى القرى القريبة منها للحصول على الاحتياجات المطلوبة، كالخدمات الصحية والتعليمية وغيرها. ويعمل معظم سكانها بتربية المواشي والزراعة، والقسم الآخر يعمل في الوظائف الحكومية.

٢- الطبقة الثانية، تشمل المناطق ذات التجهيز الضعيف، وتضم ١٢ تجمعاً سكانياً،(من الرقم ٢٠-٣١)، وتتصف بالنمط الريفي البسيط، إذ يقوم اقتصادها على تربية المواشي والزراعة والعمل بالوظائف الحكومية، وتتوفر في هذه الطبقة الخدمات من الرزمة الأدنى، حيث تخلو من الخدمات المتقدمة والمتوسطة، بسبب صغر حجمها السكاني.

٣- الطبقة الثالثة، تتضمن المناطق ذات التجهيز المتواضع، وتشمل تجمعات كلاً من الكتة، مرصع، الحدادة، الكفير، المشيرفة الغربية، الجزازة، والمنصورة، وتحصل هذه التجمعات على بعض الخدمات من خلال المراكز الثانوية التي تجاورها .

٤- الطبقة الرابعة، تضم المناطق ذات التجهيز المتوسط، وتشمل تجمعات ريمون، كفرخل، بليلا، مخيم سوف، قفقفا، الرشايدة، وهي ذات مستوى أقل من حيث الخدمات التي تقدمها مقارنة بخدمات الطبقتين الخامسة والسادسة، وتحيط بهذه التجمعات مجموعة من القرى الصغيرة التي تعتمد عليها في توفير احتياجاتها من الخدمات المتقدمة .

٥- الطبقة الخامسة، تشمل المناطق ذات التجهيز العالي، وتتمثل في تجمعات سوف، برما، مخيم غزة، ساكب، المصطبة، فهذه المناطق تعد من التجمعات التي تقدم خدمات مركزية على نطاق محيطها، إلا أن ما تقدمه من خدمات أقل عدداً ونوعية من الطبقة السادسة .

٦- الطبقة السادسة، تتمثل بالمناطق الأكثر تجهيزاً، فقد احتلت مدينة جرش قمة الهرم بشكل منفرد، وتعد هذه الطبقة من أعلى الطبقات الوظيفية في المحافظة. وتعتبر هذه المدينة من أهم التجمعات السكانية في المحافظة، لكونها تمثل المركز الإداري للمحافظة، كما تمتاز بارتفاع مستوى خدماتها كماً ونوعاً، حيث أنها تضم العديد من الخدمات والأنشطة والمرافق التابعة للقطاع الخاص. فهذه المدينة تقدم خدماتها إلى جميع التجمعات السكانية في المحافظة، إضافة إلى أنها تقدم خدمات تتجاوز النطاق المحلي للمحافظة لتشمل محافظات أخرى ودول، إذ تعد في الوقت الحاضر محط أنظار السياح من مختلف دول العالم، كونها مدينة أثرية ذات أهمية تاريخية وسياحة، وتتصدّر قائمة الأماكن السياحية في الأردن إذ تحتل المرتبة الثانية بعد مدينة البتراء. وبهذا يمكن اعتبارها مركزاً متكاملاً في خدماتها بالمقارنة مع المراكز الأخرى. كما بينت هذه الدراسة توجه بعض السكان إلى خارج مجال المحافظة للحصول على الخدمات التي تمتاز بمستواها العالي من التطور في الكم والنوع، كالتعليم الجامعي والخدمات الصحية .

وساهمت العلاقات الإقليمية لمدينة جرش بأن تصبح مركزاً إقليميا، فمن خلال الوظيفية التي كانت تقوم بها ظهرت كمركز ولها مجال إشعاعي واسع في تقديم مختلف الوظائف. وقد بيّن جفرسون بأن المدن لا تظهر من تلقاء نفسها، بل يهيؤها الريف للقيام بوظائف لا بد من ممارستها في أماكن مركزية [١٥] .

وبناء على ما سبق، يتضح أن الخدمات في محافظة جرش ليست بمستوى واحد من حيث الكم والنوع، فهي تختلف من تجمع لآخر ومن منطقة لأخرى. وعلى الرغم من أن مراكز المراتب العليا تمثل قمة النظام الهرمي وأعلى المراكز من حيث حجم الخدمات ومستوياتها، إلا أنها لا تمثل أعلى حجم سكاني في المحافظة، وهذا يعود إلى أثر التقسيم الإداري للتجمعات السكانية في محافظة جرش، إضافة إلى المواصلات التي لعبت دور واضح في طبيعة حركة السكان للحصول على الخدمات. كما أنه لا يمكن إيجاد تسلسل هرمي لمراكز الخدمات في المحافظة بالمستوى الذي أنشأه كريستالر، بسبب أن غالبية التجمعات في المحافظة تعد تجمعات فقيرة ومتقاربة من بعضها البعض [16].

تبعية التجمعات السكانية الخدمية :

لرصد حركة السكان في الحصول على مختلف الخدمات والأنشطة بين المراكز تم استخدام النظرية البيانية، فمن خلالها تحدد تبعية التجمعات السكانية في علاقاتها الوظيفية الخدمية. وتبرز أهمية هذه النظرية في قدرتها على تحديد تبعية كل تجمع للتجمعات الأخرى، فعلى سبيل المثال يمكن تحديد تبعية تجمع (أ) للتجمع (ب) ومن ثم تحديد التجمع(ب) إلى التجمع (ج)..الخ. وهذا يساهم في تحديد هرمية الأقاليم حسب هرمية التجمعات السكانية المختلفة [17] .

وبناءً على حركة السكان في الحصول على مختلف الخدمات، فأنه تم استخلاص الأقاليم الوظيفية التالية :

أ- أقاليم المراكز الرئيسية، إذ يوجد في كل قضاء مركز رئيسٍ يمثل إقليماً من أقاليم الدرجة الأولى، وهذا يشمل المراكز الآتية: إقليم مدينة جرش، إقليم المصطبة، إقليم برما، (ملحق ٢)، وتقدم هذه الأقاليم مختلف الخدمات إلى التجمعات التابعة لها والقريبة منها، إضافة إلى أنها قادرة على جميع المراكز الأخرى ذات المستويات الأدنى في خدماتها، سواء كانت خدمات صحية أو تعليمية وغير ذلك من خدمات، إذ تتميز بموقعها المتوسط في الأقضية، إضافة إلى سهولة الوصول إليها، بسبب التطور الحاصل في طرق المواصلات.

ب- الأقاليم المساندة، وتعتبر هذه الأقاليم من الدرجة الثانية، (رقم ٢ ملحق ٢)، إذ تقدم خدماتها لجميع المراكز ذات المراتب الأدنى، وقد سهل ذلك سهولة المواصلات بين هذه الأقاليم وتلك المراكز.

ج- الأقاليم الثانوية، وتعد من أقاليم الدرجة الثالثة، (رقم ٣ ملحق ٢)،فهي أقل رتبة من الأقاليم الرئيسة والمساندة، إذ أنها تقدم خدماتها للمراكز ذات المراتب المتدنية التي تساهم في سد حاجة تلك المراكز.

نستشف مما سبق، أن الخدمات التي يقدمها كل إقليم من هذه الأقاليم تكون متفاوتة من حيث المستوى والنوع والحجم، كما تزداد مع ارتفاع المرتبة الإدارية للمراكز[١٨]، وخاصة إذا كانت لواء كقصبة جرش أو مركز قضاء كقضائي برما والمصطبة.

تطبيق قاعدة الرتبة والحجم على التجمعات السكانية :

يكون التعرف على صورة النظام الحضري الموجود في أي دولة من الدول من خلال مدى انطباق قاعدة الرتبة والحجم السكاني فيه، وفحص إمكانية وجود مدينة أولى مهيمنة في هذا النظام. وتعتبر قاعدة الرتبة والحجم الخاصة بزيبف ZIPF، من أهم الأساليب القريبة للواقع لتصنيف التجمعات السكانية من خلال رتب مختلفة بناء على حجمها السكاني، والتعرف إلى العلاقة ما بين توزيع المدن ورتبها الحجمية[١٩]. وتنص تلك القاعدة على وجود مدينة أولى تأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد سكانها، أما المدينة التي تأتي في المرتبة الثانية من حيث الحجم السكاني فتساوي نصف حجم المدينة الأولى، ويساوي حجم المدينة الثالثة ثلث حجم المدينة الأولى، والرابعة ربع حجم المدينة الأولى، وهكذا [٢٠] .

ولتأكد من وجود أو عدم وجود مدينة مسيطرة في النظام الحضري القائم في محافظة جرش تم تطبيق قاعدة الرتبة والحجم، بحيث تم ترتيب المدن في المحافظة ترتيباً تنازلياً حسب الحجم السكاني، وقد أمكن تمثيل العلاقة بين أحجام المدن ورتبها في المحافظة، من خلال وضع أحجام المدن على المحور الرأسي ورتبها على المحور الأفقي، (جدول ٢ وشكل ٢) .

وقد أفضى القياس إلى انطباق قاعدة الرتبة والحجم على مدينة جرش كمدينة أولى منفردة من حيث حجمها السكاني، ويلاحظ الانطباق التقريبي ما بين قاعدة الرتبة والحجم لكل من تجمعات مخيم سوف والكتة وساكب وبليلا وبرما والمصطبة، كما يتضح أن هناك انحرافاً عن القاعدة لبقية التجمعات، مما يثبت عدم التطابق الفعلي لتوزيعات حجم الهرم الطبيعي الذي تشكله التجمعات السكانية المرتبة تنازليا. لذا، لا يوجد تسلسل هرمي ثابت للنظام الحضري بسبب سوء عمليات التخطيط الحضري والإقليمي على مستوى المحافظة، مما نجم عن ذلك تضخم مدينة جرش نتيجة تمركز مختلف الخدمات والأنشطة الاقتصادية فيها على حساب بقية التجمعات السكانية[٢١].

جدول (٣)

تطبيق قاعدة الرتبة والحجم على مدن النظام الحضري في محافظة جرش

التجمع	عـــــــدد السكان	الرتبة	معكوس الرتبة	نسبة حجم المدينة إلى حجم المدينة الأولى %	مدى الانطباق
جرش	٥٢١٦٤	١	1	المدينة الأولى رتبة	انطباق
مخيم غزة	٣٨٢١٧	٢	0.50	٧٣.٣	لا انطباق
سوف	١٥١٨٨	٣	0.33	٢٩.١	لا انطباق
مخيم سوف	١٢٤٢٢	٤	0.25	٢٣.٨	انطباق تقريبي
ساكب	١١٩١٠	٥	0.20	٢٢.٨	انطباق تقريبي
منشية هاشم	١٠٧٣١	٦	0.16	٢٠.٦	لا انطباق
الكتة	٨١٤١	٧	0.14	١٥.٦	انطباق تقريبي
ريمون	٧٩٩٧	٨	0.12	١٥.٣	لا انطباق
كفر خل	٦٨٥٨	٩	0.11	١٣.١	لا انطباق
بليلا	٦٢٩٠	١٠	0.10	١٢.٠	انطباق تقريبي
برما	٦٢٢٧	١١	0.09	١١.٩	انطباق تقريبي
قفقفا	٥٨٧١	١٢	0.08	١١.٢	لا انطباق
الجبارات	٥٥٢٤	١٣	0.076	١٠.٦	لا انطباق
المصطبة	٥٠٢٢	١٤	0.071	٩.٦	انطباق تقريبي
المجموع	١٩٢٥٦٢	—	—	—	

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن،٢٠١٥.

شكل (٢)

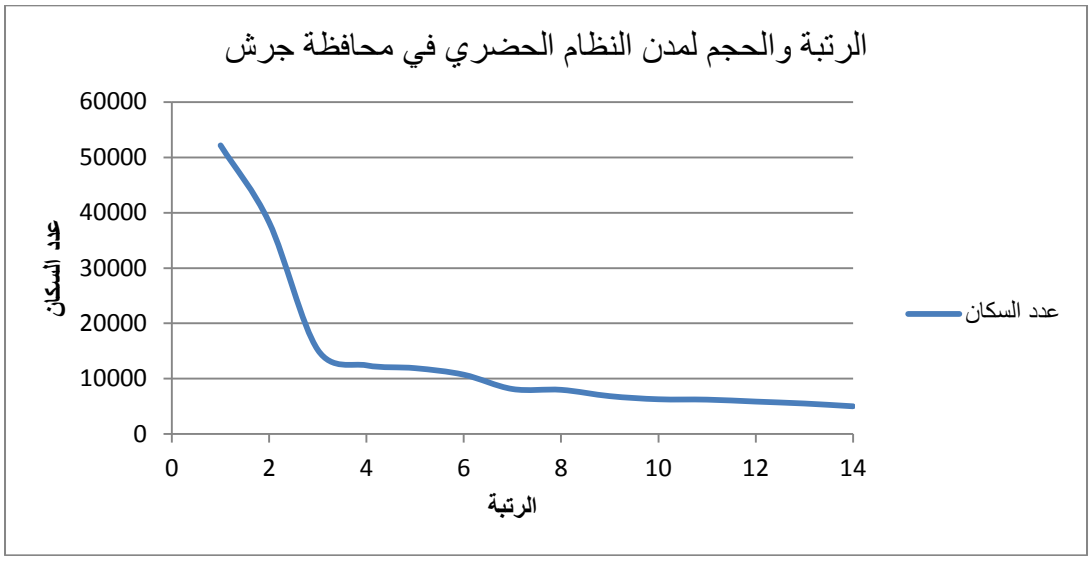

المصدر: جدول ٣

الهيمنة الحضرية :

يقصد بالهيمنة الحضرية Urban Primacy، تركز السكان في أكبر مدينة ضمن الهرم الحضري في الدولة، أي أن هناك نسبة كبيرة من السكان في الدولة يقيمون في المدينة الكبرى[٢٢]. وعند تطبيق قانون دليل الهيمنة الحضرية على التجمعات الرئيسية في محافظة جرش، الذي يستخرج بقسمة مجموع سكان المدينة الأولى على مجموع السكان في التجمعات الثلاث التي تليها في الحجم[٢٣](مخيم غزة، سوف، مخيم سوف)، يتضح أن مدينة جرش ليست مدينة مهيمنة، إذ بلغ مؤشر الهيمنة ما يقارب ٠.٧٩، مما يدل على وجود نوع من التوزيع شبه المنتظم لشبكة المدن ضمن محافظة جرش، ويعتبر توزيع المدن مساو لمجموع السكان في المدن الثلاث إذا اقتربت النسبة من واحد صحيح، وكلما ابتعدت عن الواحد صحيح كان الوضع مختلاً. وعند تطبيق هذا القانون على الرتب الوسطى والدنيا للتجمعات السكانية، يلاحظ أنه مختل وهذا يعود إلى وجود نقاط ضعف في التسلسل الهرمي لترتيب حجم التجمعات من الرتب الأخرى[٢٤].

الاستنتاجات :

تم التعرف من خلال هذه الدراسة على المراتب الحجمية والخدمية للمراكز البشرية في محافظة جرش، وقد تبين من خلال هذه الدراسة ما يلي:

١. أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في محافظة جرش عن وجود ٥٣ تجمع سكاني متفاوت الحجم السكاني، وقد تم تقسيم هذه التجمعات إلى خمس مستويات حسب حجمها السكاني، وقد احتلت مدينة جرش المستوى الأول بينما ضمت المستويات الدنيا أكبر عدد من التجمعات السكانية، لأنه يغلب عليها الطابع الريفي.
٢. تعد مدينة جرش من أهم التجمعات السكانية في المحافظة، كونها تمثل المركز الإداري، وتمتاز بارتفاع مستوى خدماتها، إذا أنها تضم مختلف الأنشطة والخدمات التي تقدمها لكافة تجمعاتها السكانية.

٣. أظهرت نتائج التحليل التي استخدمها الباحث لتحديد تصنيف هرمي لمراكز منطقة الدراسة عن وجود ست طبقات، كل طبقة تشتمل على مجموعة من المراكز لها حد معين من الخدمات.
٤. انطباق قاعدة الرتبة والحجم على مدينة جرش كمدينة أولى منفردة من حيث حجمها السكاني، والانطباق التقريبي لكل من تجمعات مخيم سوف والكتة وساكب وبليلا وبرما والمصطبة، كما اتضح أن هناك انحرافاً عن القاعدة لبقية التجمعات السكانية.
٥. تبين من تطبيق قانون دليل الهيمنة الحضرية على التجمعات الرئيسية في محافظة جرش أن مدينة جرش ليست مدينة مهيمنة، إذ بلغ مؤشر الهيمنة ما يقارب ٠.٧٩ ، بينما تعاني المدن الرئيسية من عدم انطباق القاعدة، وهذا يعود إلى وجود نقاط ضعف في التسلسل الهرمي لترتيب حجم التجمعات من الرتب الأخرى.

التوصيات :

بناء على النتائج السابقة، فإن هذه الدراسة توصي بما يلي:

١. وضع برامج وخطط تنموية لتطوير التجمعات السكانية المتوسطة والصغيرة لتكون مصدر تنمية وتعزيز ترابط الاقتصاديات الإقليمية ضمن هذا المستوى، لتقليل حركة السكان نحو المراكز الحضرية الكبيرة.
٢. إعادة النظر في التنمية الريفية، وإعطاءها بعض الامتيازات لتطويرها من خلال مشاركة القطاعين العام والخاص والقطاعات الإنتاجية والخدمية، مما سيساهم في توليد فرص العمل وضمان هجرة معاكسة.
٣. ضرورة توجيه الاستثمارات وتوزيعها على التجمعات السكانية بناءً على أولويات متطلبات التنمية المكانية لهذه التجمعات وليس على أساس الحجم السكاني لها، وذلك للحد من هيمنة التجمعات السكانية الكبيرة .
٤. تحسين وتطوير الخدمات والبنية التحتية في التجمعات السكانية المتوسطة والصغيرة.

الهوامش :

(١) علي فجال،(٢٠١٤)، محاضرات في العلاقات بين المدن والأرياف، غير منشورة، وحدة إعداد التراب والتنمية المحلية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب،ص١ .
(٢) ثائرعياصرة،(٢٠١٦)، الخصائص المكانية لتوزيع المراكز العمرانية في محافظة جرش باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(٤٣)، ملحق (١)، ص٥٨٩.
(٣) دائرة الاحصاءات العامة،(٢٠١٨)، الكتاب الإحصائي السنوي،ص ٧.
(٤) محمد القحطاني،(١٩٩٨)، محافظة ظهران الجنوب بمنطقة عسير: دراسة في جغرافية العمران الريفي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية،العدد(٦٣)، المجلد(١٦)،ص١٣٤-١٧٦
(٥) عبدالله الطرزي،(٢٠٠٧)، أنماط التوزيعات المكانية لمراكز الاستيطان البشري في محافظة اربد : دراسة مقارنة وتحليلية لصلة الجوار، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد(٤)، العدد(٢)، ص٢٢٣-٢٥١.
(6)Georgia, K & Nicholas, B & Jeremiah, J & Adam, K. (2007). "Suburbanization and the rank-size rule," Applied Economics Letters, Taylor & Francis Journals, Vol. 14(1), p.1-4.

(7)González-Va.(2010). The Evolution Of U.S City Size Distribution from Along-Term Perspective (1900-2000), Journals of Regional Science, Vol. 50(5),p.952-972.

(٨)محمد مرزا،(٢٠١٢)، اتجاهات النظام الحضري في العراق ١٩٥٧-٢٠١٠، مجلة المخطط والتنمية، العدد(٢٦)،ص١٤٣-١٨٠.

(٩) ثائر عياصرة،(٢٠١٤)، الملامح الجغرافية للنظام الحضري في الأردن، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(٤١)، العدد (٢)، ص٤١١-٤٣٦.

(١٠)سعاد السعدي، سيف الجحيشي،(٢٠١٨)، تقييم كفاءة الخدمات الصحية في محافظة صلاح الدين باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد(٢١)، العدد (٤)، ص ٢٨٠-٣٠٨.

(١١)صفاء محمد، رافد عبد حسون،(٢٠١٨)، التحليل المكاني لمراكز الدفاع المدني في مدينة الديوانية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد(٢١)، العدد (٤)، ص ١٤٤-١٣٣.

(١٢)كايد أبو صبحة،(١٩٩٥)، الاتجاهات الحديثة للتحضر في الأردن، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد (٢٢)، العدد (٥)، ص٢٠٧٣.

(١٣)كايد أبو صبحة،(٢٠٠٧)، جغرافية المدن، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص١٦٢.

(١٤) بشير الطيف،(١٩٨٥)، تقييم توزيع الخدمات في منطقة وادي الأردن الشرقي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص ٢٤-٢٥.

(*)تم حصر لأهم الخدمات العامة والمرافق الخاصة الموجودة في كل تجمع من التجمعات السكانية لمحافظة جرش، ومن ثم تم إعطاء لكل نوع نقطة حسب حجم الخدمات، كما في الجدول ملحق ٣ و ٤، ثم بعد ذلك تم جمع هذه الخدمات والمرافق، وبالتالي حصلنا على رتبة كل تجمع من خلال مجموع عدد النقاط، ثم قمنا بترتيب التجمعات والخدمات حتى يظهر Scalogram جامعا لإنماط الخدمات، كما في الجدول ٢، وعلى ضوء ذلك تم تحديد الطبقات الست لمنطقة الدراسة.

(15)Jefferson. M.(1931)."The Distribution of World's City Folks, A Study in Comparative Civilisation", Geographical. Review, Vol. XXI, p.53.

(16) بشير الطيف، مصدر سابق، ص ٤٥.

(17)Nustuen, F., and Dacey, M. (1961). A Graph Theory Interpretation of Nodal Region "Papers Regional Science Association" Duxbury press,Vol.7, P. 29-42.

(١٨) بشير الطيف، مصدر سابق، ص ٣٢ .

(١٩) ماجدة أبو زنط، (٢٠٠٢)، تخطيط التنمية الإقليمية في شمالي الضفة الغربية- فلسطين- رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ص ١٣٣.

(٢٠) كايد أبو صبحة، جغرافية المدن، مصدر سابق، ص ١٥٥.

(٢١) فؤاد محمد، رفلة يوسف، (٢٠١٥)، مؤشرات الهيمنة الحضرية لمدينة النجف، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ٢١، ص١٢٨.

(22)Clarke. J. (1978)." Primate Cities in the World and the Midel East" in Economic Commission for Western Asia the Population Frame work , P 291.

(٢3) كايد أبو صبحة، الاتجاهات الحديثة للتحضر في الأردن، مصدر سابق، ص٢٠٧٩.

(24) ماجدة أبو زنط، مصدر سابق، ص ١٣٦.

Referencs (Arabic & English) :

1- Abu Sabha Kayed, (1995), Modern trends of urbanization in Jordan, Studies magazine, volume(22), No. (5), Amman, Jordan.

2- Abu Sabha Kayed, (2003), Geography of Cities, First Edition, Wael Publishing House, Jordan.

3- Abu Zant Majda, (2002), Regional Development Planning in the Northern West Bank - Palestine - Unpublished PhD thesis, University of Jordan, Amman, Jordan.

4- Al Saadi Suad, Al-Juhaishi Saif, (2018), Assessment of the efficiency of health services in Salah al-Din Governorate using GIS, Al-Qadisiyah Journal for Humanities, Volume (21), No. (4).

5- Al- Qahtani Muhammad, (1998), Dhahran Al-Janoub Governorate, Asir Region: A Study in the Geography of Rural Urbanism, The Arab Journal for the Humanities, No. (63), Volume (16).

6- Al-Tarzi Abdullah, (2007), Patterns of Spatial Distributions of Human Settlement Centers in Irbid Governorate: A Comparative and Analytical Study of the Neighborhood Link, Journal of the Federation of Arab Universities for Literature, Volume (4), No. (2).

7- Al- tayf Bashir, (1985), evaluation of service distribution in the eastern Jordan Valley region, unpublished Master Thesis, University of Jordan, Amman, Jordan.

8- Clarke . J. (1978)." Primate Cities in the World and the Midel East" in Economic Commission for Western Asia the Population Framework.

9- Department of General Statistics, (2018), Annual Statistical Book, Amman, Jordan .
10- Department of Statistics, (2011), General Census of Economic Establishments, Amman, Jordan.

11- Fajal Ali, (2014), lectures on relations between cities and rural areas, unpublished, Unit for Preparing Dirt and Local Development, Faculty of Arts and Humanities, University of Ibn Tufail, Kenitra, Morocco.

12- General Statistics Department, (2015), Main Results of the General Population and Housing Census, Amman, Jordan.

13-Georgia, K & Nicholas, B & Jeremiah, J & Adam, K. (2007). "Suburbanization and the rank-size rule," Applied Economics Letters, Taylor & Francis Journals, Vol. 14(1).

14- González-Va.(2010). The Evolution Of U.S City Size Distribution from Along-Term Perspective (1900-2000), Journals of Regional Science, Vol. 50(5).

15- Jefferson. M. (1931)."The Distribution of World's City Folks, A Study in Comparative Civilisation", Geographical. Review, Vol. XXI.

16- Mirza Muhammad, (2012), Trends of the Urban System in Iraq, 1957-2010,The Journal of Plan and Development, No. (26).

17- Mohamed Fouad, Youssef Rafla, (2015), indicators of urban domination of the city of Najaf, Journal of Geographical Research, No.(21).

18- Muhammad Safa, Abd Hassoun Rafid, (2018), Spatial analysis of civil defense centers in the city of Diwaniyah using geographical information systems (GIS), Al-Qadisiyah Journal for Humanities, Volume (21), No. (4).

19- Nustuen, F., and Dacey, M. (1961). A Graph Theory Interpretation of Nodal Region "Papers Regional Science Association" Duxbury press,Vol.7.

20- Thaerah Ayasir (2014), the geographical features of the urban system in Jordan, Journal of Studies, Humanities and Social Sciences, Volume (41), No. (2).

21- Thaerah Ayasrah, (2016), Spatial characteristics of the distribution of urban centers in Jerash Governorate using geographical information systems, Studies Magazine, Humanities and Social Sciences, Volume (43), Appendix (1).

جدول ملحق (١)

الترتيب التنازلي للتجمعات السكانية في محافظة جرش حسب عدد السكان

الرقم	التجمع	عدد السكان
١	جرش	52164
٢	مخيم غزة	38217
٣	سوف	15188
٤	مخيم سوف	12422
٥	ساكب	11910
٦	منشية هاشم	10731
٧	الكتة	8141
٨	ريمون	7997
٩	كفر خل	6858
١٠	بليلا	6290
١١	برما	6227
١٢	قفقفا	5871
١٣	الجبارات	5524
١٤	المصطبة	5022
١٥	جبة	4769
١٦	مرصع	4694
١٧	نحلة	4050
١٨	الحدادة	3045
١٩	دير الليات	2954
٢٠	الكفير	2532
٢١	الرشايدة	2488
٢٢	المشيرفة الغربية	1984
٢٣	مقبلة	1968
٢٤	النبي هود	1831
٢٥	تلعة الرز	1647
٢٦	عصفور	1415
٢٧	الجزازة	1411
٢٨	همتا	1403

الرقم	التجمع	عدد السكان
٢٩	جملا	1379
٣٠	المنصورة (الخشيبة)	1265
٣١	الحسينيات	1147
٣٢	عليمون	1065
٣٣	زقريط	1028
٣٤	أم الزيتون	830
٣٥	الفيحاء(المشيرفة الوسطى)	762
٣٦	أم قنطرة	710
٣٧	الرحمانية	706
٣٨	الجنيدية(المشيرفة الشرقية)	694
٣٩	الرياشي	648
٤٠	عمامة	620
٤١	الفوارة	579
٤٢	الراية	542
٤٣	المجدل	446
٤٤	جبا	438
٤٥	الشيخ مفرج	408
٤٦	قريع	335
٤٧	نجدة	297
٤٨	عنيبة	287
٤٩	دبين	221
٥٠	العبارة	207
٥١	الحازية	123
٥٢	أم رامح	106
٥٣	الهونة	104
المجموع		٢٤٣٧٠٠

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، النتائج الرئيسية للتعداد العام للسكان والمساكن ٢٠١٥.

جدول ملحق (٢)

التجمعات السكانية في محافظة جرش حسب عدد السكان والتقسيمات الإدارية

الرقم	التجمع	عدد السكان
	قصبة جرش	
١	جرش	52164
٢	مخيم غزة	38217
٣	سوف	15188
٤	مخيم سوف	12422
٥	ساكب	11910
٦	منشية هاشم	10731
٧	الكتة	8141
٨	ريمون	7997
٩	كفر خل	6858
١٠	بليلا	6290
١١	قفقفا	5871
١٢	الجبارات	5524
١٣	نحلة	4050
١٤	الحدادة	3045
١٥	دير الليات	2954
١٦	الكفير	2532
١٧	الرشايدة	2488
١٨	المشيرفة الغربية	1984
١٩	مقبلة	1968
٢٠	النبي هود	1831
٢١	عصفور	1415
٢٢	جملا	1379
٢٣	الحسينيات	1147
٢٤	زقريط	1028
٢٥	أم الزيتون	830
٢٦	الفيحاء(المشيرفة الوسطى)	762
٢٧	أم قنطرة	710
٢٨	الجنيدية(المشيرفة الشرقية)	694
٢٩	الرياشي	648

الرقم	التجمع	عدد السكان
٣٠	عمامة	620
٣١	جبا	438
٣٢	الشيخ مفرج	408
٣٣	قريع	335
٣٤	نجدة	297
٣٥	عنيبة	287
٣٦	دبين	221
٣٧	العبارة	207
٣٨	الحازية	123
٣٩	أم رامح	106
المجموع		٢١٣٨٢٠
	قضاء المصطبة	
١	المصطبة	5022
٢	جبة	4769
٣	مرصع	4694
٤	تلعة الرز	1647
٥	الرحمانية	706
٦	الراية	542
المجموع		١٧٣٨٠
	قضاء برما	
1	برما	6227
2	الجزازة	1411
٣	همتا	1403
4	المنصورة (الخشيبة)	1265
5	عليمون	1065
6	الفوارة	579
٧	المجدل	446
8	الهونة	104
المجموع		١٢٥٠٠
المجموع الكلي		٢٤٣٧٠٠

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، النتائج الرئيسية للتعداد العام للسكان والمساكن ٢٠١٥.

جدول ملحق (٣)

التجمعات السكانية في محافظة جرش حسب المرافق العامة المتوفرة فيها

اسم التجمع	المتغيرات / السكان	مستشفى	مركز صحي شامل	مدرسة ثانوية	مدرسة مهنية	م. دفاع مدني	مركز أمن	مكتب أحوال مدنية	مركز بريد	مؤسسة استهلاكية عسكرية	مركز شباب/شابات	عدد الأنواع
جرش	٥٢١٦٤	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	10
مخيم غزة	٣٨٢١٧			1					1			2
سوف	١٥١٨٨			1		1	1	1	1	1	1	7
مخيم سوف	١٢٤٢٢			1								1
ساكب	١١٩١٠			1					1		1	3
منشيةهاشم	١٠٧٣١			1								1
الكتة	٨١٤١			1					1			2
ريمون	٧٩٩٧		1	1				1				3
كفرخل	٦٨٥٨			1		1			1		1	4
بليلا	٦٢٩٠			1					1		1	3
برما	٦٢٢٧		1	1		1		1	1	1	1	7
قفقفا	٥٨٧١			1					1		1	3
الجبارات	٥٥٢٤			1								1
المصطبة	٥٠٢٢			1				1	1			3
جبة	٤٧٦٩			1								1
مرصع	٤٦٩٤			1					1			2
نحلة	٤٠٥٠			1								1
الحدادة	٣٠٤٥			1								1
ديراللبات	٢٩٥٤			1								1
الكفير	٢٥٣٢			1					1			2
الرشايدة	٢٤٨٨			1								1
المشيرفة الغربية	١٩٨٤			1					1			2
مقبلة	١٩٦٨			1								1
النبي هود	١٨٣١											0
تلعةالرز	١٦٤٧			1								1
عصفور	١٤١٥											0
الجزازة	١٤١١			1							1	2
همتا	١٤٠٣											0
جملا	١٣٧٩											0

المنصورة (الخشيبة)	١٢٦٥			1		1						2
الحسينيات	١١٤٧											0
عليمون	١٠٦٥			1								1
زقريط	١٠٢٨											0
ام الزيتون	٨٣٠											0
الفيحاء(ا لمشيرفة الوسطى)	٧٦٢											0
ام قنطرة	٧١٠											0
الرحمانية	٧٠٦											0
الجنيدية(ا لمشيرفة الشرقية)	٦٩٤											0
الرياشي	٦٤٨											0
عمامة	٦٢٠											0
الفوارة	٥٧٩											0
الراية	٥٤٢											0
المجدل	٤٤٦											0
جبا	٤٣٨											0
الشيخ مفرج	٤٠٨											0
قريع	٣٣٥											0
نجدة	٢٩٧											0
عنيبة	٢٨٧											0
دبين	٢٢١											0
العبارة	٢٠٧											0
الحازية	١٢٣											0
ام رامح	١٠٦											0
الهونة	١٠٤											0
عدد الأنواع		1	3	27	1	5	2	5	13	3	8	68

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحث.

جدول ملحق(٤)

التجمعات السكانية في محافظة جرش حسب المرافق الخاصة المتوفرة فيها

التجمع	المتغيرات / السكان	عيادة طبية	عيادة أسنان	صيدلية	تعليم جامعي/ جامعة	محلات بيع ملابس	معصرة زيتون	محطة وقود	مكتب محاماة	مكتب كمبيون	خدمات عقارية وأراضي	عدد الأنواع
جرش	٥٢١٦٤	1	1	1		1		1	1	1	1	8
مخيم غزة	٣٨٢١٧	1	1	1		1						4
سوف	١٥١٨٨					1						1
مخيم سوف	١٢٤٢٢			1		1						2
ساكب	١١٩١٠			1		1	1					3
منشيةهاشم	١٠٧٣١											0
الكتة	٨١٤١											0
ريمون	٧٩٩٧					1		1				2
كفرخل	٦٨٥٨					1						1
بليلا	٦٢٩٠							1				1
برما	٦٢٢٧						1					1
قفقفا	٥٨٧١											0
الجبارات	٥٥٢٤											0
المصطبة	٥٠٢٢			1		1	1	1				3
جبة	٤٧٦٩											0
مرصع	٤٦٩٤											0
نحلة	٤٠٥٠											0
الحدادة	٣٠٤٥							1				1
ديرالليات	٢٩٥٤											0
الكفير	٢٥٣٢											0
الرشايدة	٢٤٨٨				1			1				2
المشيرفة الغربية	١٩٨٤											0
مقبلة	١٩٦٨											0
النبي هود	١٨٣١						1					1
تلعة الرز	١٦٤٧											0
عصفور	١٤١٥											0
الجزازة	١٤١١											0
همتا	١٤٠٣											0
جملا	١٣٧٩											0
المنصورة (الخشيبة)	١٢٦٥											0
الحسينيات	١١٤٧											0
علمون	١٠٦٥											0
زقريط	١٠٢٨						1					1
ام الزيتون	٨٣٠											0

الفيحاء(المشيرفة الوسطى)	٧٦٢											0
ام قنطرة	٧١٠											0
الرحمانية	٧٠٦				1							1
الجنيدية(المشيرفة الشرقية)	٦٩٤											0
الرياشي	٦٤٨						1					1
عمامة	٦٢٠											0
الفوارة	٥٧٩											0
الراية	٥٤٢											0
المجدل	٤٤٦											0
جبا	٤٣٨											0
الشيخ مفرج	٤٠٨											0
قريع	٣٣٥											0
نجدة	٢٩٧											0
عنيبة	٢٨٧											0
دبين	٢٢١											0
العبارة	٢٠٧											0
الحازية	١٢٣											0
أم رامح	١٠٦											0
الهونة	١٠٤											0
عدد الأنواع		2	2	4	1	9	5	7	1	1	1	33

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية ٢٠١١، بيانات غير منشورة.